كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

السفيرة أنجلينا أيخهورست

إطلاق برنامج "دعم الإصلاحات – الحوكمة البيئية في لبنان"

السراي الكبير – الجمعة 16 أيار 2014

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير البيئة محمد المشنوق،
حضرة الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء سهيل بوجي،
حضرة رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر،
أيها الحفل الكريم،
الصديقات والأصدقاء الأعزاء،

البيئة... غالباً ما أسمع أن لبنان يعاني من مشاكل عليه التعامل معها تعتبر ضاغطة أكثر من المشاكل المرتبطة بالبيئة. لكن خلال العقدين الأخيرين، برز التدهور البيئي كواحد من التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. ويشكل تلوث الهواء والمياه، والمطامر غير الشرعية وتحويل المياه المبتذلة غير المعالجة إلى البحر بعضاً من أوجه هذه التحديات التي تؤثر في الاقتصاد والمعيشة. كما تؤثر في الصحة العامة، والسلامة الغذائية، والسياحة، وقطاعات أخرى. لذلك من الضروري أن تتوفر عناية طارئة وإرادة سياسية والتزام جدّي لمعالجة هذه الهواجس الضاغطة.

بحسب تقرير للبنك الدولي، تجاوزت تكلفة التدهور البيئي في لبنان 800 مليون يورو في السنة. لكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا أيضاً التكلفة الكبيرة لهدر الموارد الطبيعية والفرص الاقتصادية الضائعة.

في لبنان راهناً، تبرز إشارات على السير في اتجاه تطبيق "مبدأ الملوث يدفع"، وأهنئ معالي الوزير محمد المشنوق على القانون الذي اعتمد أخيراً في شأن استحداث منصب مدعين عامين بيئيين وإنشاء شرطة بيئية. فهذه خطوات مهمة يمكننا أن نبني عليها الدعم الذي نجسّده اليوم من خلال إطلاق أنشطة البرنامج.
يهدف برنامج "دعم الإصلاحات – الحوكمة البيئية في لبنان" المدعوم بمبلغ 8 ملايين يورو إلى إعطاء المزيد من الزخم لتحسين الحوكمة البيئية. ولا تشكل هذه المبادرة مجرّد مساعدة فنية بسيطة لوزارة معينة، وإنّما تهدف إلى دعم لبنان في إصلاح القطاع برمته.

إنّ التوقعات كبيرة من الكونسورتيوم الذي تقوده مجموعة GFA من ألمانيا بالشراكة مع Umweltbundesamt من النمسا، و Euroconsult Mott MacDonald من هولندا، و Mott MacDonald Ltd من المملكة المتحدة، والذي تم إبرام العقد معه.

وسوف تساهم المبادرة المقترحة في إنفاذ القوانين البيئية المعتمدة خلال الأعوام الماضية. وسوف يتم اعتماد نظام مراقبة بيئية يسمح لصانعي القرار باستخدام بيانات موثوقة. وثمة أمل في أنّ الجمع بين البيانات البيئية الموثوقة، والإطار القانوني البيئي الحديث، والإنفاذ الفاعل للقوانين البيئية، سيؤمّن حماية حقيقية وفاعلة للموارد الطبيعية في لبنان.

هناك أمل أيضاً في أن تؤدي شبكة مراقبة جودة الهواء التي سيتم نشرها، والمترافقة مع حوافز وإطار قانوني مناسب، إلى تحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية في البلاد.

لذلك فإنّ هذا البرنامج جزء من حزمة بيئية أكبر من الاتحاد الأوروبي للبنان تتضمن إدارة النفايات وحماية المنطقة الساحلية، وهما من أولويات الحكومة الحالية. ولقد ناقش الاتحاد الأوروبي أخيراً دعماً إضافياً قيمته 40 مليون يورو لبرنامجين في هذين القطاعين: 21 مليون يورو لبرنامج يهدف إلى تحسين الفاعلية والكفاءة الشاملتين لإدارة النفايات الصلبة، و19 مليون يورو لبرنامج يساهم في حماية الموارد البحرية في لبنان واستخدامها بصورة مستدامة.

أشكر الحكومة اللبنانية وخصوصاً معالي الوزير محمد المشنوق على الالتزام الجدّي بمواجهة التدهور البيئي.

شكراً.